بوابة إلى سوق الصين وتعمل لاستقطاب المنتجات التي تطرحها الدول المجاورة مثل الصكوك والمرابحة

«بيتك للأبحاث» : فرص كبيرة تنتظر صناعة التمويل الإسلامي في هونغ كونغ

■ عقدت اتفاقية تعاون مع دبي وتتطلع باهتمام لفائض السيولة في منطقة الخليج

■ على مدى 6 سنوات استطاعت هونغ كونغ بناء منظمات وهيئات وهيكلة منتجات وخدمات وفق الشريعة

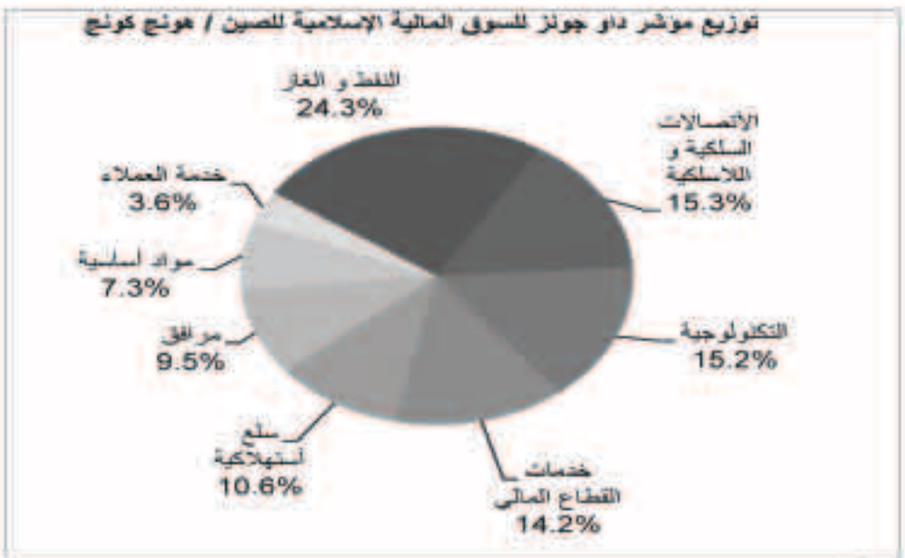

توزيع النسب

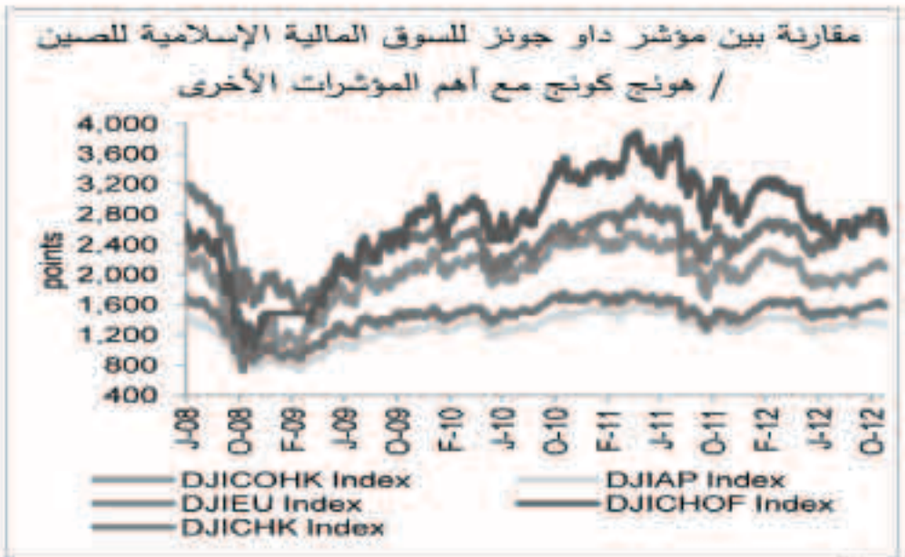

مؤشر داو جونز

ابرز تقرير أصدرته شركة « بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» الفرص الكبيرة التي تنتظر صناعة التمويل الإسلامي في هونغ كونغ وعدد خمسة أسباب ل تجعل من هونغ كونغ مركزا ماليا إسلاميا متميزا أهمها امتلاكها لحجم ضخم من سيولة سوق رأس المال واقتصادها الحر والتواجد القوي للبنوك الأجنبية فيها وعدم تعقيد نظامها الضريبي .

وأشار التقرير إلى أن هونغ كونغ تعد بوابة مهمة لسوق الصين القوى والكبير ، كما أن سلطات الجزيرة قد عقدت اتفاقية تعاون مع سلطة دبي للخدمات المالية لتعزيز التعاون المشترك في ترويج وتطوير قطاعات السوق المالي الإسلامي وذلك بهدف الاستفادة من حجم السيولة الهائل في منطقة الخليج ، كما تعمل هونغ كونغ على إصدار تشريع ينظم الصكوك لتستقطب المزيد من الإصدارات من دول الجوار خاصة ماليزيا التي قامت بمبادرات عديدة في هونغ كونغ التي تبنى العديد من الهيئات والمنظمات المعنية بالصيرفة الإسلامية في جهد متواصل منذ 6 سنوات تقريبا ... وفيما يلي التفاصيل

تأسست الغرفة العربية للتجارة والصناعة في هونغ كونغ عام 2006 كمنظمة لتعزيز العلاقات التجارية وزيادة التعاون الاقتصادي والثنائي بين هونغ كونغ والعالم العربي، حيث مهدت الغرفة الطريق أمام تعزيز الروابط التجارية وزيادة لتفهم متطلبات الأعمال. وتضم في عضويتها شركات دولية، فضلا عن منظمات حكومية ذات صلة بالتجارة والتبادل التجاري.

ووفقا لقرار الغرفة في يوليو 2008، تم تاسيس المركز الإسلامي الدولي للوساطة والتحكيم في هونغ كونغ كمؤسسة دولية مستقلة بالتنسيق مع غرفة التجارة الدولية. وكان الهدف الرئيس من إنشائها هو تسهيل إجراء الوساطات والتحكيم التجاري على المستوى الدولي وتنسيق ومساعدة انشطة مؤسسات التحكيم القائمة في المنطقة، وتم ايضا تاسيس معهد هونغ كونغ للدراسات الإسلامية في عام 2008، بهدف تقديم دورات تدريبية في اللغة العربية والشريعة والتمويل الإسلامي.

وهناك 5 عوامل تجعل من هونغ كونغ مركزا ماليا إسلاميا متميزا وتشمل امتلاكها لحجم ضخم من سيولة سوق رأس المال وكذلك نظرا لاقتصادها الحر والتواجد القوي للبنوك الأجنبية فيها فضلا عن تميز البنية التحتية المالية وكذلك الشفافية التي يتمتع بها إطار العمل التنظيمي بين هونغ كونغ والعالم العربي، حيث مهدت الغرفة الطريق أمام تعزيز الروابط التجارية وزيادة لتفهم متطلبات الأعمال. وتضم في عضويتها شركات دولية، فضلا عن منظمات حكومية ذات صلة بالتجارة والتبادل التجاري.

ووفقا لقرار الغرفة في يوليو 2008، تم تاسيس المركز الإسلامي الدولي للوساطة والتحكيم في هونغ كونغ كمؤسسة دولية مستقلة بالتنسيق مع غرفة التجارة الدولية. وكان الهدف الرئيس من إنشائها هو تسهيل إجراء الوساطات والتحكيم التجاري على المستوى الدولي وتنسيق ومساعدة انشطة مؤسسات التحكيم القائمة في المنطقة، وتم ايضا تاسيس معهد هونغ كونغ للدراسات الإسلامية في عام 2008، بهدف تقديم دورات تدريبية في اللغة العربية والشريعة والتمويل الإسلامي.

وهناك 5 عوامل تجعل من هونغ كونغ مركزا ماليا إسلاميا متميزا وتشمل امتلاكها لحجم ضخم من سيولة سوق رأس المال وكذلك نظرا لاقتصادها الحر والتواجد القوي للبنوك الأجنبية فيها فضلا عن تميز البنية التحتية المالية وكذلك الشفافية التي يتمتع بها إطار العمل التنظيمي والنظام القانوني، وعدم تعقيد نظامها الضريبي.

وفي مارس 2008، تمكنت خزانة تاسيونال بيرهاد الماليزية وهي الذراع الاستثماري لحكومة ماليزيا من إصدار صكوك قابلة للصرف بمبلغ 550 مليون دولار في بورصة هونغ كونغ. وقد لاقت الصكوك التي يمكن تحويلها إلى أسهم والتابعة لمجموعة باركسون المصرفية لخدمات الأفراد ترحيبا عالميا من قبل المستثمرين حيث تم تغطيتها بأكثر من 10 اضعاف مبلغ الاكتتاب على الرغم من الظروف التي كانت سائدة في السوق إبان النصف الأول من عام 2008.

إلا أننا نلاحظ أن الأداء الإفتتاحي لبنك هونج ليونج ومجموعة CIMB الماليزية كان متواضعا فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي في هونغ كونغ بعد أن قاموا بإنشاء نوافذ مصرفية إسلامية في الأفرع التابعة لهم في هونغ كونغ في 2008 بعد الحصول على موافقة الجهات التنظيمية. وهي بنك نيجارا ماليزيا «البنك المركزي الماليزي» وهيئة النقد في هونغ كونغ. ونظرا لوجود الخبرة التقنية في مجال الشريعة، تتفوق المصارف الماليزية بهذه الخاصية على البلدان الأخرى وتستغلها في توسيع وجودها في المنطقة. وتقوم النوافذ المصرفية الإسلامية للبنوك في هونغ كونغ حاليا بتقديم الحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة لخدمات قطاع الأعمال والخدمات الإستثمارية. كما يتم تقديم ادوات إدارة السيولة على أساس مبدأ المرابحة والتي تسهل معاملات سوق المال الإسلامية في هونغ كونغ.

وفي سبتمبر 2012، اصدرت مجموعة اكسياتا الماليزية صكوك لأجل سنتين بمبلغ مليار رينجيت ماليزي والتي استحوذ فيها مستثمري هونغ كونغ على حصة بنسبة 55 في المئة. وقد تم تغطية الصكوك بمقدار 3.5 مرات فوق مبلغ الاكتتاب.

ودعما لمبادرة حكومة هونغ كونغ لتطوير صناعة التمويل الإسلامي، ابرمت لجنة هونغ كونغ للأوراق المالية والأسهم بهونغ كونغ مذكرة تفاهم مع سلطة دبي للخدمات المالية. وتهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون المشترك في سبيل ترويج وتطوير قطاعات السوق المالي الإسلامي للطرفين لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات في مجالات عدة بما فيها تطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتبادل الاستشارات حول تطوير الأطر القانونية والتنظيمية وتوحيد المعايير وتنسيق ودعم برامج التعليم والتدريب. وهذا من شانه أن يؤدي إلى تسهيل الحوار بين مجالس الرقابة الشرعية والفقهاء واستكشاف سبل تطوير انشطة الخدمات الإسلامية وتعزيزها عبر الحدود مثل تداول الصكوك وغيرها من الأدوات المالية الموافقة للشريعة الإسلامية.

وتضم هونغ كونغ اكبر سوق مال صينية خارج الصين، وفي نهاية 2009 احتل سوق هونغ كونغ للاسهم المالية المرتبة السابعة عالميا من حيث ضخامة راس المال. وكان اكثر من نصف تلك الأسهم لاستثمارات ذات صلة بالصين. ومن ثم تتيح هونغ كونغ للمستثمرين فرصا واسعة للاستثمار في الصين في كافة القطاعات سواء كانت العقارات او السلع او الطاقة اوالنقل او الاتصالات وغيرها. وبهذا يكون تطوير صناعة التمويل الإسلامي امتدادا طبيعياً للدور الذي تلعبه هونغ كونغ حيث تقدم بديلا جديدا وفعالا لمصدري السندات في الصين، كما تضمن وصولها إلى مستثمري الشرق الأوسط.

وقد تبنت منطقة تينغشيا الصينية التي تتمتع بحكم ذاتي المبادرة في التمويل الإسلامي في جمهورية الصين الشعبية، وكان الغرض من هذا التطور هو تلبية الاحتياجات المالية لعدد 2.2 مليون مسلم في المنطقة وهو ما يمثل 10 في المئة تقريبا من مجموع السكان المسلمين في الصين. ويعد الدخول التدريجي لهونغ كونغ في صناعة التمويل الإسلامي زخما تشتد الحاجة إليها لتلبية طموح هيئة الرقابة المصرفية الصينية وايضاً للسكان المسلمين الذين يتزايد عددهم في الصين.

تعد هيئة النقد في هونغ كونغ بمثابة عضو زميل في مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وقداستضافت هيئة النقد في هونغ كونغ العديد من ورش العمل التي قدمها مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول معايير كفاية راس المال للمؤسسات المالية الإسلامية ومتطلبات كفاية راس المال للصكوك والتوريق والاستثمارات العقارية.

بدأ مكتب الخدمات المالية والخزانة بهونغ كونغ مشاورات عامة بهدف اقتراح إصدار سندات إسلامية في وقت سابق هذا العام واختتمت هذه المشاورات في شهر مايو. وتمت الإشارة إلى ان الحكومة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على التعديلات المدخلة على قانون الإيرادات الداخلية والضرائب من أجل تسهيل إصدارات الصكوك. وسوف يتم في وقت لاحق طرح مشروع القانون للمناقشة في الدورة التشريعية المقبلة في أوائل عام 2013 في المجلس التشريعي.

وقد أظهر مؤشر داو جونز للسوق المالية الإسلامية للصين / هونغ كونغ زيادة منذ الأزمة المالية العالمية. ففي نوفمبر 2012، حقق المؤشر 137.8 نقطة أساس زيادة عن نفس الشهر من العام السابق، ليصل إلى 1.614 نقطة اساس. وقد لامس مؤشر داو جونز الصيني لسوق الأوفشور الإسلامية 3.886.78 نقطة إساس في أبريل 2011 مرتفعاً من أقل انخفاض له وهو 928.41 في أغسطس 2008 قبل أن يقفل عند 2820.7 نقطة اساس كما في نهاية اكتوبر 2012.

الفرص

هونغ كونغ من بين أعلى الوجهات العالمية من حيث سوق الاستيراد والتصدير، كما انها تمتلك إمكانيات هائلة في مجال تمويل التجارة الإسلامية.

مع الحجم الهائل للسيولة المتوفرة في منطقة الشرق الأوسط، ستتمكن هونغ كونغ من الاستفادة من سوق الشرق الأوسط من خلال منتجات التمويل الإسلامي وفتح قنوات لإيجاد قاعدة أكبر من المستثمرين لمنتجات سوق رأس المال مثل الصكوك.

سيساعد تقدم سوق الأوراق المالية في هونج كونغ على تضافر قواها لمواكبة والاستفادة من أسواق جنوب شرق آسيا التي شهد التمويل الإسلامي بها نموا وتطورا كبيرا خلال العقود القليلة الماضية.

ستجد إدارة الثروات الإسلامية والأسهم الإسلامية الخاصة رواجا كبيرا في سوق هونج كونغ المتقدمة خاصة في ظل البيئة القانونية والتنظيمية الحالية.

يمكن أن توفر هونغ كونغ نافذة للوصول إلى قاعدة عملاء كبيرة من العملاء المسلمين في الصين لتسويق مختلف المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

التحديات

قد يستغرق تقديم كافة المنتجات الإسلامية مزيدا من الوقت والجهد من كل من من رواد السوق والجهات التنظيمية، مما يتطلب الكثير من التعديلات على قوانين ولوائح الخدمات المالية، والأنظمة الضريبية .

بالإضافة إلى الصكوك، هناك حاجة إلى وجود منتجات إدارة السيولة من أجل تحسين تعبئة وإدارة الصناديق الإسلامية.

وجود نقص في الموظفين المؤهلين وذوي المهارات في مجال التمويل الإسلامي.

تقرير : توسع الطاقة الإنتاجية لقطاع «البتروكيماويات» لتبلغ 7.6 ملايين طن والنمو السنوي 16 في المئة

أصدر الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» البيانات الخاصة بالقطاع للعام 2011، وقد عكست هذه الأرقام توسع الطاقة الإنتاجية لقطاع البتروكيماويات بدولة الكويت لتبلغ 7.6 مليون طن خلال العام، مسجلا بذلك نموا سنويا مركبا بنسبة 16 في المئة بين عامي 2007 و2011.

كشفت أحدث البيانات السنوية الصادرة عن جيبكا بأن مساهمة قطاع البتروكيماويات والكيماويات في قيمة الصادرات غير النفطية قد سجلت نموا بنسبة 66 في المئة خلال العام 2010 مقارنة بالعام 2009، أي أن مساهمة القطاع في حجم الصادرات غير النفطية لدولة الكويت بلغت 48 في المئة من قيمتها للعام 2010. وفيما يتعلق بالحجم، شكلت البتروكيماويات والكيماويات نسبة 61 في المئة من حجم الصادرات غير النفطية للعام 2010، أو 3.9 مليون طن، لتسجل بذلك زيادة بنسبة 38 في المئة مقارنة بحجم صادرات العام السابق.

وبهذا السياق، قال الدكتور عبدالوهاب السعدون، أمين عام الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا»: «يواصل قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي نموه الملفت بالرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات العالمية الرئيسية وبخاصة في أوروبا واليابان والولايات المتحدة .. وتقدم بيانات جيبكا السنوية لمحة شاملة لأبرز التطورات على مستوى القطاع في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف السعدون: «تشعر بتفاؤل كبير حيال أداء القطاع العام المقبل، ومبرر هذا التفاؤل هو تبني منتجي البتروكيماويات الخليجيين استراتيجيات النمو المستقبلي عبر التركيز على التقنية والابتكار والشراكات بعيدة الأمد».

وأكدت بيانات جيبكا بأن عدد موظفي قطاع البتروكيماويات في الكويت قد بلغ 5,622 شخص خلال العام 2011، أي ما يعادل نسبة 7 في المئة من إجمالي عدد الموظفين العاملين في القطاع في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي و5 في المئة من عدد موظفي قطاع الصناعات التحويلية في الكويت.

وأشارت البيانات السنوية إلى أن عملية توطين القوى العاملة في الدولة ضمن قطاع البتروكيماويات الوطني عام 2011 قد اكتسبت زخماً كبيراً وبلغت 26 في المئة، وهي أعلى بـ7 في المئة من نسبة التوطين ضمن قطاع الصناعات التحويلية، كما كشفت البيانات عن نمو عدد المواطنين الكويتيين العاملين في القطاع بنسبة 4 في المئة مقارنة بالعام السابق، أي ما يعادل ضعف حجم نمو التوظيف المسجل ضمن القطاع.

عبدالوهاب السعدون

وقد ألقت بيانات جيبكا السنوية الضوء على استمرار نمو الطاقة الإنتاجية لقطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجل القطاع الإقليمي نمواً في طاقته الإنتاجية بنسبة 10 في المئة العام الفائت، لتصل إلى 121 مليون طن في العام، وفق نتائج التقرير.

وبهذا، يكون القطاع الإقليمي قد حقق توسعاً في قدرته الإنتاجية بمعدل نمو سنوي مركب يعادل 13 في المئة خلال الفترة ما بين عامي 2007 و2011.

وبلغت نسبة مساهمة البتروكيماويات في قيمة الصادرات غير النفطية في مجلس التعاون الخليجي 43 في المئة خلال العام 2011، مسجلة بذلك نمواً بنسبة 33 في المئة مقارنة بالعام 2010. وتؤكد البيانات الصادرة عن الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، والتي تم توثيقها من قبل دوائر الإحصاء الوطنية في كل من دول المجلس، بأن قيمة صادرات دول مجلس التعاون من الكيماويات قد بلغت 44.7 مليار دولار.

وتؤكد البيانات أن قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي يعد مكونا سريع النمو من مكونات الاقتصاد الإقليمي، فضلاً عن إسهامه في توفير فرص العمل الإضافية على أساس سنوي، حيث سجل حجم التوظيف ضمن القطاع نمواً بنسبة 15 في المئة مقارنة بالعام 2010، ليبلغ 79.255 موظف، وذلك بحسب البيانات المتضمنة في التقرير الصادر عن جيبكا.

وسجل عدد الموظفين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي ضمن قطاع البتروكيماويات نمواً بنسبة 11 في المئة في العام الفائت، ليبلغ 34.564 مواطناً.

وعكست بيانات جيبكا السنوية بوضوح المساهمة الملفتة لقطاع البتروكيماويات ضمن قطاع الصناعات التحويلية، حيث أسهم بنسبة 17 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للصناعات التحويلية عام 2011. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة القوى العاملة ضمن قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي إلى القوى العاملة ضمن قطاع الصناعات التحويلية الإقليمي 6 في المئة خلال العام الفائت.

«الكويتية للعطريات» تعين أعضاء مجلس ادارتها الجديد

قامت الشركة الكويتية للعطريات بتعيين اعضاء مجلس ادارتها الجديد ، وقام مجلس الادارة بانتخاب احمد الجيماز رئيسا للمجلس وجهاد الحجي نائبا للرئيس وبعضوية مطلق العازمي وناصر العنزي كممثلين عن شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة صناعة الكيماويات البترولية، اضافة الى فؤاد اكبر ممثلا عن شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية. تمتلك الشركة الكويتية للعطريات مصانع باستثمارات تفوق قيمتها 2 مليار دولار امريكي لانتاج مواد العطريات والستايرين في دولة الكويت، حيث تمتلك الشركة بالكامل الشركة الكويتية لانتاج البرازيلين التي تنتج 829 الف طن متري سنويا من مادة البرازيلين و 393 الف طن متري سنويا من مادة البنزين و 80 الف طن متري سنويا من مادة العطريات الثقيلة، وكذلك تمتلك حصة تبلغ 57.5 في المئة من الشركة الكويتية للستايرين التي تنتج 450 الف طن متري سنويا من مادة الستايرين. تمثل الشركة الكويتية للعطريات شراكة بين شركة صناعة الكيماويات البترولية بنسبة 40 في المئة وشركة البترول الوطنية الكويتية بنسبة 40 في المئة، بينما تمتلك شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية حصة الـ20 في المئة المتبقية.

احمد الجيماز

«بنتلي» تكشف عن سيارة «كونفرتيبال» ... جديدة تتمتع بقوة الأداء والصدارة

«كونفرتيبال» الجديدة

تظهر السيارة مكشوفة السقف كونتيننتال جي تي سبيد – وهي سيارة بنتلي الجديدة الأسرع في العالم من فئة السيارات ذات الأربعة مقاعد والسقف قابل للطي – في 14 يناير بالمعرض الدولي للسيارات لأمريكا الشمالية والمزمع عقده في ديترويت.

تجمع سيارة جي تي سبيد كونفرتيبال الجديدة بين متعة الحواس تحت سقف مكشوف في رحلاتك الترفيهية، وبين الأداء متقطع النظير المدعم بقوة دفع 625 حصان، «616 حصان كيبر»، مع شاحن توربيني ثنائي بسعة 6 لتر، و12محرك W12، بالإضافة إلى تحسن بنسبة 15 في المئة في كفاءة استهلاك الوقود. توفر السرعات الثمانية ذات المعدل-المتقارب، ونظام التعليق المنخفض والمطور، ونظام التوجيه المعاد ضبطه، تسارع مدهش وثابت، وسرعة تلبية دون تأثير سلبي على راحة الركوب المعروفة عن سيارة البنتلي كونتيننتال كونفرتيبال. يضمن الدفع الدائم بكل العجلات توفير معدل سحب مثالي، وأداء قوي أيا كانت ظروف الطريق.

تحتل سيارة البنتلي جي تي سبيد المرتبة الأولى بين سلسلة سيارات بنتلي كونتيننتال، بفضل سرعتها العالية التي تبلغ 202 م / ساعة «325 كم/ ساعة»، وبنفس التصميم الأصيل لسيارات البنتلي، دون أيما تفريط في مواصفات التصنيع، أو الرفاهية، أو الأناقة، وذلك لتوفير أداء خارج المنافسة.

تتضمن أسباب روعة تصميمها الرياضي قرص العجلات المصنوع من سبيكة سمك 21 بوصة، مع شبك وقاية بلون داكن خفيف، ومواسير عادم مخددة، مقصورة القيادة رائعة الصنع للسيارة جي تي سبيد كونفرتيبال، مصممة وفق مواصفات مولينير للقيادة، كمعيار قياسي، وتجمع بين الرفاهية العصرية والطابع الرياضي المميز. في تعليق له على سيارة البنتلي جي تي سبيد كونفرتيبال صرح دكتور ولفجانج شرايبر رئيس شركة بنتلي، ورئيس مجلس الإدارة: «بعد الإطلاق الناجح للسيارات فئة جي تي سبيد، أرى أن السيارة جي تي سبيد كونفرتيبال الجديدة ستلقى قبولاً واسعاً لدى تلك الفئة من السائقين الباحثين عن الإثارة بتصميمها المعتمد على أربعة مقاعد، وسقف متحرك، وسرعة هي الأعلى على مستوى العالم، إضافة إلى الاستخدامات العملية لها على مدار العام، ومستويات الرفاهية والذوق الرفيع التي لا تقبل المنافسة. فالسيارة مصممة لمن لا يتنازلون عن التميز».